

سرور، المواطنة لا تعارض مع كون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع

الشريف: التعديلات الدستورية تستهدف دعم دور الأحزاب في المشاركة السياسية

والتصويت عليه، ثم تعرض التعديلات على الاستفتاء الشعبي العام.

ومن جهته، وأصل مجلس الشورى - في جلسة أمس برئاسة السيد صفوت الشريف - مناقشاته حول التعديلات الدستورية، وأكد رئيس المجلس أن التعديلات تستهدف دعم دور الأحزاب في المشاركة السياسية، وتحقيق الوجود الأقوى في الشارع السياسي، وأن يكون الإشراف القضائي على اللجان الانتخابية العامة مخرقا لإشراف أكثر فاعلية على اللجان الفرعية لضمان نزاهة وحرية الانتخابات.

وحول انتقادات بعض المستقلين والمعارضين لحق رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب، باعتباره مجلسا ينتخبه الشعب، فكيف يخل من قبل رئيس الجمهورية دون استفتاء الشعب.

أكد النائب الدكتور محمد كمال أن رئيس الجمهورية هو أيضا رئيس منتخب من قبل الشعب.

أكد الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب أن مبدأ المواطنة لا يتعارض مع كون مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، الذي يعبر عن الهوية الحضارية للنظام القانوني، بعد أن كان خاضعا لهوية نظم قانونية تنتمي لحضارات أخرى دون إخلال بالتفاعل مع سائر النظم القانونية، مشيراً إلى أن اللجنة العامة أدخلت هذا التعديل في تقريرها حول التعديلات الدستورية. وأشار سرور - في تصريحات لندوب «الأهرام» محمود مسلم - إلى أن المجلس سيعقد أربع جلسات يومية الثلاثاء والأربعاء المقبلين لمناقشة تقرير اللجنة العامة والمؤقتة حول التعديلات الدستورية، من حيث المبدأ، وسيتم التصويت عبر النداء بالإسم، وبعدها يخال التقرير عند الموافقة عليه إلى اللجنة التشريعية لصياغة المواد المعدلة، في ضوء رؤية نواب الشعب.

وبعد عقد جلسات استماع لخبراء القانون، وبعض المهتمين بالشئون السياسية، تعد اللجنة التشريعية تقريرها الذي يعرض على المجلس مرة أخرى لمناقشته